

فجوة مالية بين ما تم توقعه وما تم تجميعه

وغموض يحوم حول التوازنات المالية

قانون المالية لسنة 2024 إلى حدود جوان 2024 فقط من موارد الاقتراض الخارجي ۔ ملیار دینار ملیار دینار تم تجميعه من موارد الاقتراض الخارجي المتوقعة

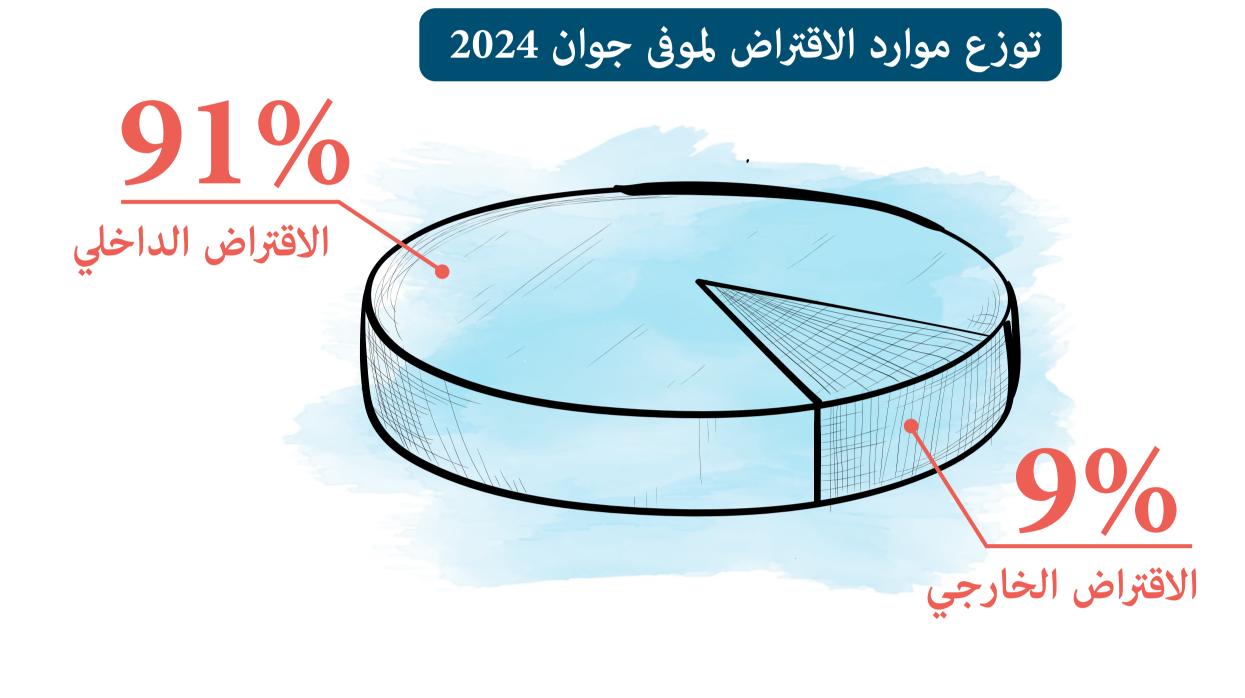
غياب رؤية واضحة فيما يتعلق هل ستتواصل صعوبات الدولة في . موارد الاقتراض والتوازنات المالية تعبئة موارد الإقتراض الخارجي خاصةً وأن في سنة 2023 لم تتمكن الدولة إلا من تحصيل 3/1 الموارد المبرمجة ؟ سيكون من الصعب على الحكومة توفير بقية موارد الإقتراض اللازمة هل يؤدى غياب موارد الإقتراض الى لتحقيق موازانات السنة الحالية, التأخير في تنفيذ برامج التنمية أو وخيار الإلتجاء الى السوق المحلية تعديلات في الميزانية من شأنها أن تمس سيكون له تكلفة مجحفة

من النفقات ذات الصبغة الإجتماعية ؟

المصدر: تقرير وزارة المالية: نتائج وقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024

تواصل سياسة التداين

تعبئة الموارد عبر الاقتراض الداخلي



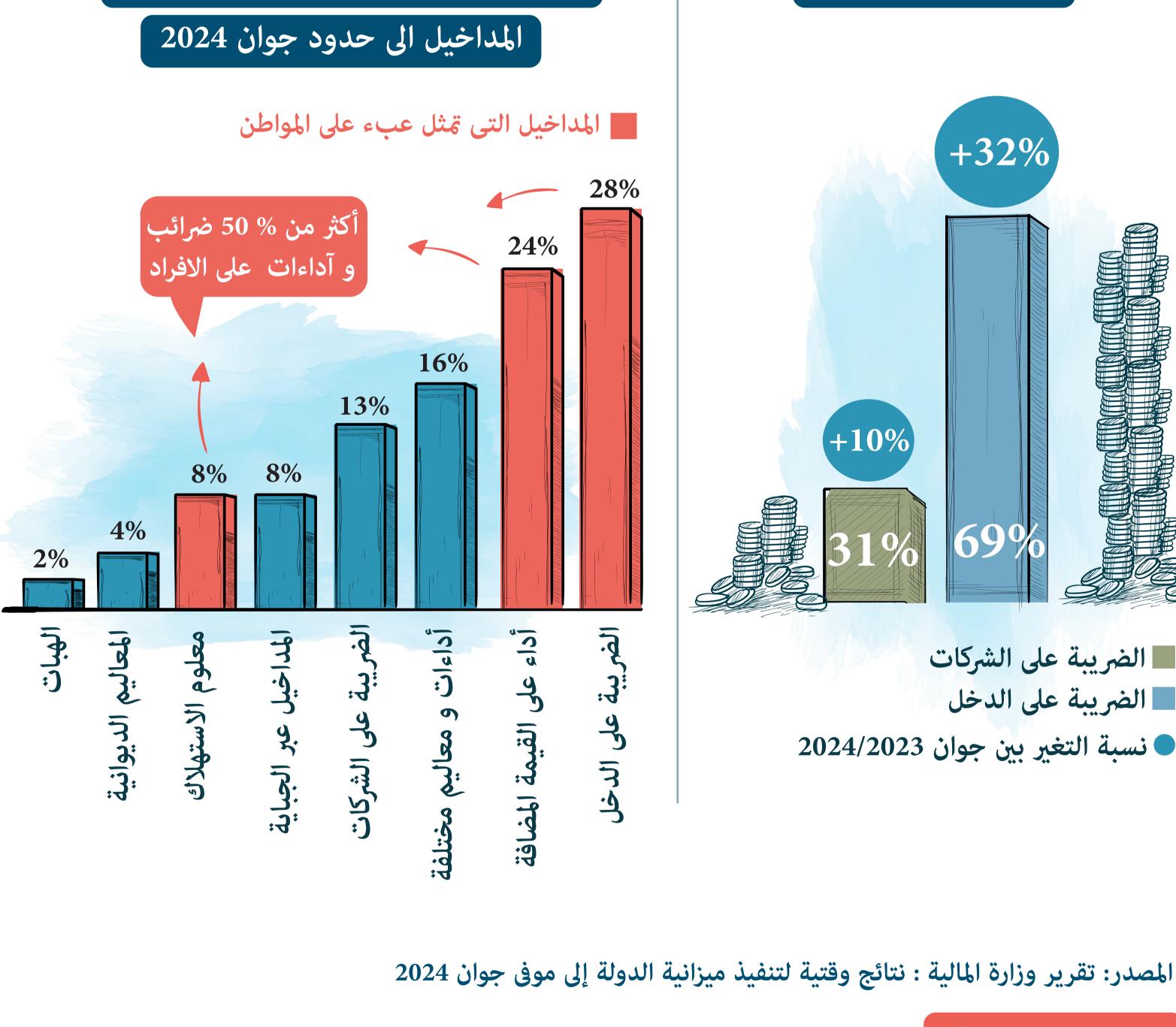
اللجوء إلى الاقتراض الداخلي في ظل تواصل سياسة التداين على حساب سياسات محكن من خلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي وهو الحل الوحيد الذي سيمكننا من الخروج من هذه الحلقة.

بين خطاب الاستقلالية الاقتصادية وغياب التمويل الدولي اختارت السلطة

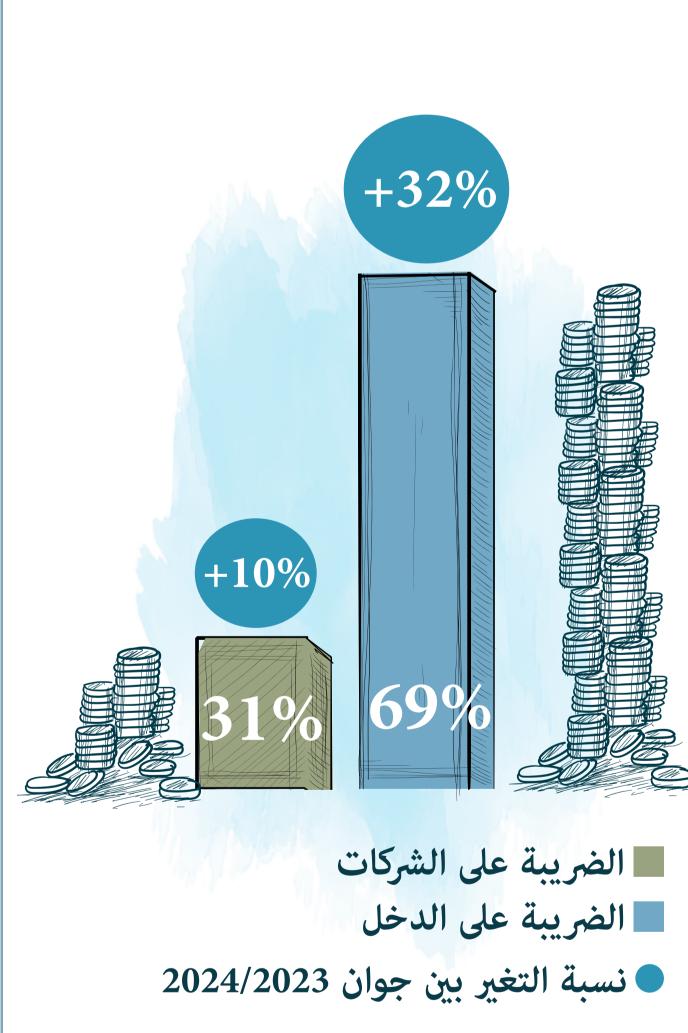
المصدر: تقرير وزارة المالية: نتائج وقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024

وضعية جبائية غير عادلة وعبء جبائي متواصل على المواطن

توزع الضريبة المباشرة



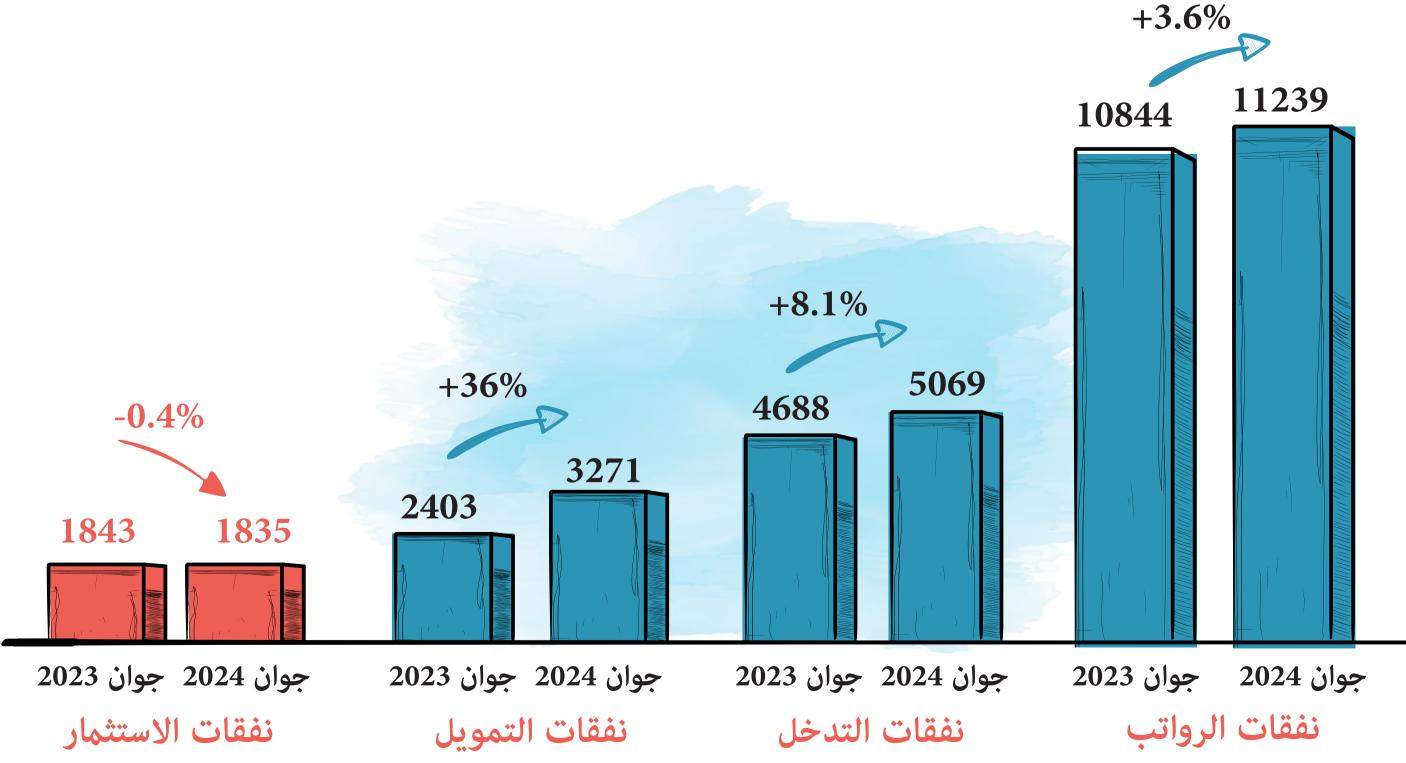
توزع مداخيل ميزانية الدولة من مجموع



نزيف متواصل للديون وانعدام الاستثمار

انفقات الميزانية:

نفقات الميزانية بالمليون دينار ما بين شهر جوان 2023 و 2024 و نسبة التطور



تطور نفقات التمويل (سداد فوائد الدين العمومي) ب 36.1% مقارنةً بجوان 2023 يثقل نفقات الدولة ويعكس سياسات التداين التي يدفع ثمنها المواطن. في حين يتواصل انخفاض نفقات الاستثمار ب0.4% وهذا من شأنه ان يأكد الازمة الاقتصادية وانعدام النمو.

المصدر: تقرير وزارة المالية: نتائج وقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى جوان 2024